بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية باكستان

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الأربعاء، 05 جمادى الآخرة 1439هـ | 2018/02/21م | رقم الإصدار: PR18014

بيان صحفي

معركة القضاة والنواب المنتخبين:

قانون الله سبحانه وتعالى أسمى وأعلى من القوانين التي يضعها الإنسان، ويجب أن يكون هو الأساس الوحيد لدستورنا

(مترجم)

لا تزال معركة الأخذ والرد بين القضاة والنواب المنتخبين مستمرة بلا هوادة، حيث يفقد الناس اهتمامهم لأنهم لا يرون أي تأثير على المعاناة المتزايدة التي يواجهونها في حياتهم اليومية. وقال رئيس المحكمة ميان شكيب نزار في 20 شباط/فبراير 2018: "في الأمس تم السؤال مرة أخرى عن كيف يمكن للسلطة القضائية أن تتداخل مع العملية التشريعية... البرلمان هو الأعلى ولكن هناك أيضا الدستور فوقه". في حين قال رئيس الوزراء "إن النواب المنتخبين من 207 مليون شخص يتم وصفهم بأنهم لصوص وسارقون ومافيا. وأحياناً يتم توجيه التهديدات بأننا [القضاة] سوف نلغي التشريعات والقوانين التي أجزتموها [البرلمانيون]". فبينما تستمر معركة الأخذ والرد، لا يزال الفساد متفشياً، وشؤون المسلمين مهملةً، والحقوق والواجبات التي كلفنا بها الإسلام متروكةً. وعلاوةً على ذلك، فإنها معركةٌ النصرُ فيها لا يستحق القتال من أجله، لأن كلاً من القضاء والبرلمان يؤيدون ويدافعون عن القانون الذي وضع وفقاً لأهواء ورغبات البشر، بدلاً من القوانين المستمدة من القرآن والسنة... لذلك، فحتى لو كان الانتصار حليف القضاء أو البرلمان، فلن يكون هناك انتصار لا للمسلمين ولا لدينهم.

فالمسلمون دائماً ما يتم التخلي عنهم وخذلانهم من قبل الديمقراطية لأن تشريعاتها تتم وفقاً لأهواء ورغبات الرجال والنساء، على الرغم من أن الله سبحانه وتعالى أمرنا: ﴿**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾. في دولة الخلافة على منهاج النبوة، فإن كل الخلافات، سواء أكانت تتعلق بالقضاء أم بالحكام أم بمجلس النواب، ستحل وفقاً للقرآن والسنة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾. وبشكل أساسي، فإن قانون الله سبحانه وتعالى هو نفسه سيكون أساس الدستور، بحيث إن كل قانون سيكون مستمداً من القرآن والسنة، مع الآيات والأحاديث التي توضع كدليل عليه. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان

Webpage: www.hizb-pakistan.com Twitter: http://twitter.com/HTmediaPAK
E- mail: HTmediaPAK@gmail.com
Facebook: http://www.facebook.com/pages/Naveed-Butt-Media-Office-HT/116266191744214

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي
www.hizb-ut-tahrir.info